

👁👁 <http://www.marocagreg.com>

# التسامح والحوار الثقافيين: تحديات أولية

حماني أظلي

المدرسة العليا للإساطة - مكناس

ما معنى التسامح؟ ما هي غاياته وما هي حدوده؟ كيف نرسي أسس التسامح في المجالات الثقافية والفكرية والدينية؟ ما هو دور الحوار الثقافي في إرساء هذه الأسس؟ ما هي الشروط التي ينبغي أن تتوفر حتى يتسنى للحوار تحقيق هذه الغاية؟

تحليل هذه الأسئلة على أسئلة أخرى أكثر تعقيدا منها: كيف يمكن التسامح مع أفكار ومعتقدات نؤمن بأنها مخالفة للحقيقة والصواب؟ كيف يمكن التوفيق بين ثقافتين، أو رأيين أو دينين كلاهما يدعي الصلاحية المطلقة؟ كيف يمكن التحاور بين فكرين كلاهما متيقن بأنه يملك اليقين؟ ما هو الهدف من الحوار في هذه الحالة؟ ألا يتعارض مبدأ الحوار مع الاعتقاد بوجود الحقيقة المطلقة؟

ليس الغرض من هذا المقال هو قول الكلمة الفصل في هذه القضايا التي لا تخفى تشعباتها وتعقيداتها الفكرية والفلسفية. إن الهاجس الذي يحكم هذه التأملات هو هاجس تربوي وبيداخوجي بالدرجة الأولى. فالغاية منها (أي التأملات) هو وضع بعض التحديدات الأولية والمؤقتة التي من شأنها أن تساعد المشتغلين في حقل التربية والتكوين على تعميق النظر في بعض هذه القضايا الشائكة قصد وضع اللبنة الأولى لما يمكن أن نسميه بالتربية على التسامح والحوار الثقافيين.

## مفهوم التسامح.

إذا رجعنا إلى تاريخ الفلسفة، فإننا نجد أن فكرة التسامح، كما نتداولها اليوم، قد نشأت أصلا، سواء في فكرنا الإسلامي أو في الحدائث الغربية، لغاية واحدة، هي التخفيف من حدة التوترات السياسية والاجتماعية والدينية، وتوفير فرص التعايش السلمي بين المكونات المجتمعية المختلفة أفكارها وقيمتها ومرجعياتها الدينية والأخلاقية. والملاحظ، في هذا الصدد، أن معظم التيارات الفكرية الداعية إلى التسامح قد ظهرت، في الأصل، كرد فعل سلمي ضد ما كان يمارسه بعض الحاكمين

أو بعض الطوائف السائدة من اضطهاد فكري وثقافي على المعارضين أو المخالفين لهم، وما كان ينشأ عن ذلك، في غالب الأحيان، من نزاعات وحروب؛ كثيراً ما كان الدين يوظف فيها مسوغاً أساسياً.

تترتب عن هذه المقدمة أمور عديدة منها:

- إن التسامح ليس غاية في حد ذاته؛ وإنما هو وسيلة لغاية أسمى، هي تحقيق السلم الاجتماعي، وتفادي الخلافات والتراعات المؤدية إلى الحرب والقتال. وتبين التجربة التاريخية أن الحوار المفضي إلى التسامح هو أفضل وسيلة لتدبير التنوع الثقافي، والتعدد اللغوي، والاختلافات الدينية والعقائدية. وتجمع النظريات التنموية المعاصرة على أن إشاعة روح التسامح يعد اليوم رافعة مهمة من روافع التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، لما يتيح من إمكانيات التواصل والتبادل والإثراء المتبادل بين الجماعات والشعوب المختلفة، ولما يوفره من شروط الاستقرار والأمن والتعايش السلمي بين كافة المكونات المجتمعية.

- ليس معنى هذا أن الحوار والتسامح هما الحل السحري لكل المشاكل والتراعات التي تعرفها البشرية في وقتنا الحالي. فمما لا شك فيه أنه لا يمكن التصدي بفعالية لتلك المشاكل دون معالجة الأسباب الموضوعية المولدة لها كالفقر والحرمان والتمييز والاستغلال وتصادم الطموحات والمصالح إلخ. غير أنه يجب الاعتراف، موازاة مع ذلك، بالدور التي يقوم به التعصب الفكري وسيادة الأفكار النمطية في إذكاء مشاعر الحقد والكراهية بين الأفراد والجماعات والشعوب، وما ينشأ عن ذلك من شروط نفسية واجتماعية قد تحول دون التدبير العقلاني لكل خلاف أو اختلاف.

- إن التسامح، بما هو فلسفة وتوجه فكري، ليس دعوة إلى تخلي طرف من الأطراف عن أفكاره ومعتقداته وقيمه، إرضاء للآخر، أو تفضلاً منه عليه، أو تنازلاً له. إنه، على العكس من ذلك، تمسك بجرية الرأي والتفكير والمعتقد، موازاة مع الاعتراف للآخر بحقه في اعتناق أفكار ومعتقدات وقيم مغايرة. وعلى هذا الأساس، يمكن القول إن الاعتراف المتبادل بالحق في الاختلاف، وبمشروعية الرأي والمعتقد المغاير، وبضرورة فهمه واحترامه، هو جوهر التسامح.

- وترتبط فكرة التسامح، حسب ما يذهب إليه الفيلسوف الإنجليزي "جون لوك" في كتابه "رسالة في التسامح"، بتصور إنسي للوجود البشري؛ يقوم على حب الحرية، وعشق المساواة، والتشبع بقيم السلم والأمن والسعادة البشرية.

والتسامح، بهذا المعنى، لا يعني احترام ثقافة الآخر المغاير ومعتقداته ودينه فحسب، وإنما يعني، أيضاً، إعادة النظر في الذات الثقافية والحضارية قصد الوعي بما لحقها - وبما يمكن أن يلحقها- من ضعف وعجز وقصور، والعمل، تبعاً لذلك، على تقويمها وإصلاحها. لذلك كان التسامح يمر ضرورة عبر المراجعة النقدية للممارسة الفكرية الذاتية، وللتجربة الثقافية الفردية والجماعية.

### بعض ضوابط التسامح

لا يعني التسامح، على عكس ما يزعم بعض غلاة النسبية المعرفية والثقافية، قبول كل سلوك، وكل رأي وكل معتقد كيفما كان، بدعوى أن كل شيء نسبي، وأن كل شخص حر في اختيار أفعاله وأفكاره ومعتقداته. إن التسامح مع كل شيء قد يؤدي، في نهاية المطاف، إلى التسامح مع عدم التسامح ذاته؛ الشيء الذي يتعارض مع المرمى الأصلي الذي تنشده فلسفة التسامح. لهذا حرص بعض الفلاسفة على وضع الضوابط التي يتعين الاحتكام إليها لرسم الحدود الفاصلة بين ما ينبغي التسامح معه، وما لا يجوز قبوله كيفما كانت الظروف والأحوال.

ويمكن اعتبار الغاية الأصلية المتوخاة من فكرة التسامح، وهي الأمن والسلم والاندماج الاجتماعي كما قلنا، المعيار الرئيس لرسم الحدود الفاصلة بين التسامح وعدمه: لا يمكن التسامح، مثلاً، مع أي شكل من أشكال الإرهاب أو التطرف أو التعصب العرقي أو الطائفي أو غير ذلك مما يساهم في تقويض أسس ومقومات العيش المشترك. لا يمكن التسامح، كذلك، مع الجريمة أو الإخلال بالواجب أو انتهاك الحقوق أو خرق القوانين السائدة -على علاقتها- لأن الأمن والاستقرار، والقيام بالواجبات، واحترام القانون، هي عماد التجمع والتعاون البشريين، والشرط الأساس لاستمرار الحياة الجماعية وقيام العمران البشري. كما لا يجوز، أيضاً، التسامح مع النزعات التسلطية الرامية إلى فرض فكر أو دين أو أيديولوجية معينة بالقوة، وإكراه

الناس على تغيير أفكارهم ومعتقداتهم ونمط عيشتهم؛ لأن ذلك يزرع بذور الحقد والكراهية والتفرقة والفتنة بين الناس.

### البعد الثقافي لفكرة التسامح

لقد كان البعد الطاعني على فلسفة التسامح في المراحل الأولى لنشأة الحداثة الغربية (التي تمتد جذورها إلى الفقيه المغربي ابن رشد) هو البعد السياسي. ولم يكن الهدف من إقرار التسامح الديني في تلك الفترة غير تحقيق النظام، ومحاربة الاستبداد، وإقرار المواطنة. كانت تلك هي المعركة الفكرية التي بدأها ابن رشد في المغرب والأندلس، وخاضها، بنجاح في الغرب، كل من فرنسيين سيكون، وريبي ديكار، وجون لوك، وباروخ سبينوزا، وطوماس هوبز، وفولتير وغيرهم. وكان عصر الأنوار، والثورة الفرنسية، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفصل الدين عن الدولة في الغرب، أهم ما توج هذه المرحلة التي كان المهاجر الطاعني على فلاسفتها ومفكرها هو الدفاع عن الحقوق السياسية، وإقرار المواطنة الحق.

ومنذ أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، وبفعل تضافر عوامل عدة كفضائل الاشتراكية الواقعية، وانتصار النظام الرأسمالي الليبرالي، وعودة الاقتصاد الخ، يبدو أننا انتقلنا من وضع فكري إلى وضع آخر جديد، قوامه الأساسي هو تحول مركز الاهتمام من القضايا السياسية والاجتماعية إلى القضايا الفكرية والثقافية (A. Touraine, 2004). وهكذا، أصبحت مسألة الحقوق الثقافية، والحريات الفكرية والعقائدية تحتل مكانة متزايدة في الصراعات الاجتماعية والسياسية. إن العديد من المنظمات المدنية، والحركات الاجتماعية، تناضل اليوم من أجل الحقوق الثقافية واللغوية والحريات الفردية والعقائدية، أكثر مما تطالب بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية. فهي تدافع عن كرامة الإنسان وحرية، وتطالب باحترام هويته وقيمه واختياراته الفكرية والثقافية والدينية، أكثر مما تدافع عن المصالح المادية والاجتماعية لطبقات أو فئات اجتماعية معينة. ولعل هذا ما دفع (S.P.Huntington, 1997، ص: 85) إلى اعتبار الانقسامات الأخلاقية والدينية الانقسامات الأساسية التي تلعب الدور الأكبر في ما يعرفه عالم اليوم من أحداث وصراعات وتحولات.

ومن ناحية أخرى، يلاحظ أن أسباب العديد من النزاعات والحروب التي يعرفها عالم اليوم، إنما ترجع بالدرجة الأولى إلى ما تعانيه بعض الشعوب من إقصاء وتهميش ثقافيين، وما تتعرض له بعض الجماعات الثقافية واللغوية والدينية، من قهر ثقافي، واستفزاز ديني، وإبادة لغوية وثقافية وهوياتية.

وهكذا، صار البعد الثقافي يشكل اليوم أحد الأبعاد الرئيسة لفلسفة التسامح إن لم نقل بعدها الرئيس. ومن هنا تأتي العلاقة الوطيدة بين فكرة التسامح، والدعوات المتنامية إلى الحوار بين الثقافات والحضارات والديانات المختلفة. ذلك أن إقرار التسامح في المجال الثقافي، والاعتراف المتبادل بالحقوق الثقافية، لا يمكن أن يتأتى إلا من خلال انفتاح مختلف الثقافات بعضها على بعض، والدخول في حوار جاد ومسؤول فيما بينها.

وإذا كان الاعتراف بالحقوق الثقافية لمختلف الشعوب، ولمختلف مكونات الشعب الواحد، قد أصبح اليوم من المكتسبات التي لم يعد يجادل في مشروعيتها وضرورتها أحد، فإن التحديد العيني لتلك الحقوق، ما يزال يطرح أعوص المشاكل الفكرية؛ خاصة عندما تتحول الثقافة إلى رهان سياسي يسعى من خلالها طرف من الأطراف إلى فرض هيمنته الفكرية والثقافية كمقدمة أو مسوغ لفرض هيمنته الاجتماعية والسياسية.

وتزداد الأمور تعقيدا عندما تتعارض مع بعضها التصورات المتعلقة بطبيعة الثقافة، وبمكانياتها ودورها في المجتمع، وعندما يدعي طرف معين (أو أطراف معينة) أنه يمتلك الحقيقة المطلقة، وأن ثقافته أو حضارته أو دينه هي أرقى ثقافة أو حضارة أو دين على وجه البسيطة؛ ويسعى باسم هذا التفوق المزعوم، إلى سحق الثقافات أو الحضارات أو الديانات المغايرة.

### بعض أهداف الحوار الثقافي

ليس الحوار بين الثقافات والحضارات، تماما كما هو الشأن بالنسبة للتسامح، غاية في حد ذاته. إنما هو وسيلة لتقريب وجهات النظر، وتحقيق التواصل والتفاهم بين الجماعات (الثقافية أو الدينية أو العرقية...) المتعايشة في زمان ومكان معينين، بغاية التخفيف من حدة ما يمكن أن يظهر بينها من خلافات وتوترات ونزاعات.

ويظهر أن الإخفاقات التي عرفها الحوار في تحقيق هذه الغاية في مراحل معينة من التاريخ البشري ، إنما تعود، ضمن عوامل أخرى، إلى التسليم المسبق بعدم وجود غير حقيقة واحدة ووحيدة. وانطلاقاً من هذه المسلمة، يضع المتحاورون كأفق وكهدف للحوار فيما بينهم إما البرهنة على تلك الحقيقة والدفاع عنها على شاكلة علماء الكلام، وإما اكتشافها بواسطة الاستلال العقلي على غرار ما يفعله بعض الفلاسفة. وفي كلتا الحالتين، ينسى المتحاورون أن كل الحقائق نسبية، وأن هناك مجالات يصعب، بل يستحيل الحديث فيها عن الحقيقة. فمن الصعب، مثلاً، أن نتكلم عن الحقيقة في مجال الأخلاق أو الدين أو القانون أو السياسة، وأن نصف مختلف المواقف فيها بالخطأ والصواب. ألم تفشل التعددية لإقامة السلم الاجتماعي في هذه المجالات بالضبط، بسبب ما يطغى عليها من رهانات ذاتية ووجودية يصعب إخضاعها لمحك العقل، والاحتكام فيها لمقاييس الحقيقة الصورية؟ ألا تلعب الرهانات الرمزية، والحسابات السياسية، والمصالح المادية، الدور الأساس في تحديد مقاييس الخطأ والصواب في تلك المجالات؟

وتبعاً لذلك، فإن الحوار لا يمكن، في تصوري المتواضع، أن يكون مجدياً إلا إذا كان هادفاً يرمي، من جملة ما يرمي إليه إلى ما يلي:

- الهدف الأول الذي ينبغي أن يتوخاه كل حوار هادف هو البحث عن التوافقات التي تؤسس للعيش المشترك، وإيجاد الأرضية المشتركة الضرورية للتفاهم والتعايش مع الآخر المغاير. وبمر ذلك ضرورة من خلال البحث عن القواسم المشتركة مع الآخر، وعن نقط الالتقاء بين الثقافات والحضارات والديانات المختلفة، عوض التركيز على ما تتضمنه من مواطن الاختلاف والتعارض. والواقع أن نقط الالتقاء بين مختلف الثقافات والأديان أكثر بكثير من نقط الاختلاف بينها. فكل الثقافات والأديان تتفق على مجموعة من المفاهيم والقيم الكونية، كالخير والعدل، والمساواة وكرامة الإنسان وحرية، وإن كان المحتوى العيني لتلك المفاهيم يختلف من ثقافة إلى ثقافة، ومن دين إلى دين، ومن حضارة إلى أخرى. غير أن ذلك لا يمنع من اتخاذ تلك المفاهيم والقيم قاعدة وأساساً مشتركين لتحقيق التقارب والتواصل بين الجماعات والشعوب المختلفة ثقافياً وحضارياً.

- الهدف الثاني هو السعي إلى معرفة الآخر، وفهم المنطق الذي يحكم تفكيره وسلوكه. إن الجهل بالآخر، وبالذواغ المحددة لمواقفه وسلوكه هو المصدر الرئيسي لما ينشأ، عادة، من سوء التفاهم بين الأفراد والجماعات المختلفة، وما ينتج عن ذلك من عداوة وبغضاء. لهذا كانت إحدى حسنات الحوار أنه يمكن من التعرف على حجة الآخر، ويساعد، بالتالي، على تبديد ما ينشأ عن جهل تلك الحجة من سوء الفهم والتفاهم.

- والملاحظ، في هذا السياق، أن الحوار ليس ضروريا لفهم منطق الأفراد فحسب، وإنما هو ضروري، أيضا، لفهم منطق الثقافات والحضارات والأديان التي منها يستمد الأفراد والجماعات أطهرهم المرجعية، وقوايلهم الفكرية. ويقضي ذلك الفهم الوعي بالطابع النسبي والتاريخي للفكر البشري عموما، ولمختلف الثقافات والحضارات البشرية على وجه الخصوص.

### شروط الحوار الثقافي

ولا يمكن للحوار الثقافي والحوار أن يحقق هذه الأهداف إلا في ظل مجموعة من الشروط منها ما يرتبط بالذوات المتحاورة، ومنها ما يرتبط بالظروف الموضوعية المحيطة بتلك الذوات. ومن جملة تلك الشروط أقتصر هنا على ما يلي:

- الشرط الأول الذي بدونه لا يستقيم أي حوار هو حسن نية المتحاورين، ورتبتهم في التفاهم والتوافق لتحقيق هدف أو أهداف مشتركة.

- الشرط الثاني هو الاعتراف المبدي بمساواة الذوات المتحاورة (la réciprocité). ويقضي هذا الاعتراف التخلي عن الترة الإتنومركزية التي تطبع مواقف العديد من الثقافات والحضارات، بل وحتى بعض الأديان. إن الشرط الأول للحوار، يقول إدكار موران، Edgar. Morin هو "الاعتراف بالآخر مخاطبا له نفس الحقوق التي للذات". (E.Morin, 2004, ص: 10)

- ولا يمكن للحوار الثقافي أن يكون مثمرا - وهذا هو الشرط الثالث - إلا إذا استطاع المتحاورون التخلص من كل أشكال الدوغمائية، وما يلزم هذه الأخيرة من اعتقاد بعصمة الذات عن الخطأ، بل وبحقها في هداية الآخرين ووعظهم وإرشادهم

ولو بالقوة إن كان ذلك ضروريا. إن الاعتقاد الراسخ بأن الذات توجد دائما على صواب، وبأن الآخرين، كل الآخرين، في ضلال هو أكبر عائق للحوار المثمر بين الثقافات والحضارات والأديان.

لا يمكن لمن يعتقد بأنه يملك الحقيقة المطلقة والنهائية، أن يتحاور مع غيره، بل وحتى مع نفسه، لأن التسليم بوجود مثل تلك الحقيقة يعني، بكل بساطة، نهاية التفكير.

- ويستلزم التخلص من هذه النزعات الدوغمائية الإقرار المبدئي بالنقص الملازم للطبيعة البشرية. فالإنسان خطأ بطبعه، والعصمة صفة غير بشرية. يقول فولتير (Voltaire) في هذا الصدد: "إن التسامح هو خاصية البشرية. كلنا ضاعف خطأؤنا. فلتسامح مع حماقاتنا المتبادلة. هذا هو القانون الأول للطبيعة". (1763 Voltaire)

وتجدر الإشارة، في هذا السياق، إلى أن من جملة المبادئ التي يؤسس عليها جون لوك، مثلا، فلسفته في التسامح، مبدأ نسبية الحقيقة. يقول: "إذا أمعنا النظر في أخلاقيات وديانات هذا العالم، ربما اعترفنا بأن الجزء الأكبر من الناس، إنما يستمدون الآراء والطقوس - التي هم مستعدون للموت من أجلها - من عادات مجتمعاتهم، وممارسات مواطنيهم، أكثر مما يستمدونها من قناعات تقوم على أسس عقلانية". (J.Locke, 1689، ص: 13)

### التسامح و الحدائة الفكرية

لا يمكن للحوار أن يفضي إلى التسامح ويحقق الأهداف المتوخاة منه إلا إذا كان المتحاورون يتقاسمون مجموعة من المبادئ والقيم المشتركة. وتلك المبادئ والقيم لا يمكن أن تكون إلا كونية؛ يتقاسمها كل أفراد الجنس البشري. لهذا يربطها البعض بالحدائة كما بلورها الفكر الغربي في عصرنا الحاضر. والمقصود بالحدائة هنا، هو حسب قول ألان تورين، "...إخضاع كل أشكال التنظيم الاجتماعي إلى هدف مركزي؛ هو إنتاج أفراد قادرين على إبداع قدرتهم الذاتية على التوليف بين الفكر العقلاني وحقوق الإنسان، والدفاع عن تلك

القدرة، في ظل مؤسسات اجتماعية حريضة على العقلانية والحرية في نفس الوقت...". ( A.Touraine، 2005، ص : 148).

والحدثة، بهذا المعنى، لا تعني التغريب بالضرورة، لأن المجتمعات غير الغربية تعرف التحديث بدورها، ومنها من أصبحت تمتلك أهم مقومات الحدثة "...دون أن تتخلى عن ثقافتها الخاصة، ودون أن تبني القيم والمؤسسات والممارسات الغربية السائدة..." ( S.P. Huntington، 1997، ص : 84)

ومن بين المبادئ والقيم المؤسسة للحدثة، بهذا التحديد، نذكر:

- الإيمان بالعقل البشري باعتباره الملكة الفكرية التي يتقاسمها جميع البشر، وبضرورة الاحتكام إليه في كل الأمور الخلافية. صحيح أن للعقل حدودا، وأنه يشتغل دائما انطلاقا من مبادئ ومسلمات لا تقوم بالضرورة على أساس الاستدلال العقلي. غير أن ذلك لا يمنعه من أن يكون جسرا للتواصل مع الآخر المغاير، واستحضار مسلماته ومنطلقاته كوسيلة لفهمه والاعتراف بمشروعية اختلافه. إن الاعتراف بالعقلانية يعني الاعتراف، في نفس الوقت، بتعدد العقلانيات، وبالشروط الموضوعية والتاريخية المحددة لكل واحدة منها. وهذا ما يساعد على الفهم الأفضل للثقافات والديانات المختلفة، ويساهم، بالتالي، في إرساء أسس التسامح والتعاون فيما بينها.

- الاعتراف بالحقوق الفردية والجماعية لمختلف مكونات المجتمع الواحد. ولا يقتصر ذلك الاعتراف على الحقوق السياسية والاجتماعية وحدها؛ وإنما يشمل، كذلك، الحقوق الثقافية واللغوية والدينية وغيرها.

- الاعتراف بمشروعية التعدد الثقافي واللغوي، وبحق الاختلاف الفكري والعقائدي باعتبار ذلك سمة طبيعية من سمات المجتمعات البشرية، وسنة من سنن الله في خلقه. وهو ما يعني الإقرار بحق الثقافات واللغات والأديان المختلفة في الوجود، والاستمرارية والنماء. لهذا تعارض الحدثة كل أشكال الاستبداد الفكري والقهر الثقافي، وتواجه كل الترتعات والتوجهات الاستثنائية الساعية إلى محو وإبادة ثقافات أو لغات أو تيارات فكرية أو دينية بعينها.

- اعتبار كل الثقافات والحضارات والأديان المختلفة مكونات للهوية الإنسانية الواحدة التي يتعين احترام ما تتسم به من تعدد وتنوع واختلاف، والعمل على تنميته

من خلال وضع الجسور بين الأديان و التنافات و احضارات المختلفة، و توفير المزيد من فرص التواصل و التعارف بين الجماعات الثقافية و الدينية المختلفة.

- الأخذ بمبدأ نسبية الحقيقة و تعدد أوجهها. فنحن نعلم اليوم، من خلال تطور العلوم الحديثة و اكتشافاتها، أن مفهوم الحقيقة نفسه خاضع للتطور، و أن كل الحقائق، بما فيها الحقائق العلمية، تقريبية و مؤقتة، و أن المعرفة الإنسانية لا تنمو إلا من خلال الإدراك التدريجي للجوانب المختلفة و اللامتناهية للواقع. و يعتبر كارل بوبر (Karl Popper, 1981) من أكبر المدافعين عن هذا الموقف. فهو يميز بين ما يسميه بالنسبية المتطرفة التي تقبل صحة الرأي و نقيضه، و تجرد، بالتالي، فكرة الحقيقة من كل معنى، و النسبية النقدية أو التعددية التي تتيح الفرصة للنظريات المختلفة و المتعارضة للتنافس من أجل تقديم أفضل تفسير ممكن للواقع. و يرى كارل بوبر أنه كلما كانت تلك النظريات متعددة، كلما كانت حظوظ التقدم المعرفي أقوى و أكبر.

### بعض عوائق الحوار الثقافي و الحضاري.

إذا كانت الشروط المذكورة أعلاه أساسية لقيام حوار ثقافي و ديني مثمر، فإنها لا تكفي بمفردها لتحقيق كل الغايات المتوخاة من ذلك الحوار. فلا بد من التغلب على تأثير بعض العوامل الموضوعية التي تقف، عادة، حجر عثرة أمام سيادة قيم التسامح، و تحول دون التواصل و التفاهم بين الثقافات و الحضارات و الديانات المختلفة. و من جملة تلك العوامل، اقتصر هنا على ما يلي:

- هناك، في البداية، تعارض المصالح و تضارب المآرب و المنافع. و المعلوم أن للمصالح منطقها الخاص الذي لا تنفع معه الدعوات المتكررة للتسامح، و لا محاولات الإقناع بالحجة المنطقية. لذلك كانت محاولات الحوار تنكسر، في أغلبية الحالات، على صخرة المنافع المادية، و المصالح الاجتماعية، و الحسابات السياسية.

- و هناك، في المقام الثاني، أمور يصعب التحاور بشأنها بين أشخاص و جماعات يحملون أفكارا و قناعات مختلفة أو متعارضة. يتعلق الأمر هنا بكل ما يرتبط بالأمور العقائدية و الأخلاقية و الهوية. فالمعلوم أن عددا كبيرا من تلك القضايا لا تخضع لمبادئ المنطق الصوري، و لا تقوم على الاستدلال العقلي، بقدر ما تقوم على أسس إيمانية و ذاتية يصعب الحسم فيها اعتمادا على الحجج العقلية أو الأدلة المادية. لهذا

يرى برنار دو ماندوفيل Bernard de Mandeville ، مثلا، أن التسامح لا يمكن أن يقوم بين الديانات المختلفة، وأن الدولة اللائكية وحدها هي القادرة على ضمان حرية التدين وتعددية المعتقدات والقيام بدور الحكم بين الطوائف الدينية المختلفة، لمنعها من الاقتتال. (أورده، Scribano Emanuela، 2002).

غير أن ذلك لا يمنع المتحاورين من اعتماد العقل قاعدة للتفاهم مع الآخر المغاير ثقافيا وعقائديا حول أمور أخرى غير الأمور العقائدية والدينية والأخلاقية -وهي كثيرة- وإرساء أسس الاحترام المتبادل بين الديانات والثقافات المتباينة.

- وتجدر الإشارة، أيضا، إلى أن الحوار الذي يتوخى منه أحد الأطراف فرض قناعات فكرية أو دينية أو أيديولوجية مسبقة على الطرف أو الأطراف الأخرى ليس بحوار؛ ولا يؤدي، على العموم، إلا للمزيد من التشنج والتصلب. ويبين تاريخ الأفكار أن كل السجالات التي عرفها الفكر الإنساني على أساس هذا المنطلق، كانت تنتهي دائما إلى نفس النتيجة: هي بقاء كل طرف من الأطراف المتحاوره على مواقفه وقناعاته المسبقة، بل وتزايد تشدده وتعصبه.

- وزيادة على هذه العوامل المعيقة للحوار والتفاهم بين الأفراد والجماعات المختلفين ثقافيا ودينيا، هناك عوامل أخرى ترتبط هذه المرة بطبيعة الثقافة وبوظائفها النفسية والاجتماعية. فالثقافة، كما هو معلوم، عبارة عن تصور شامل ومتكامل للحياة والكون؛ يصعب التخلي عن عنصر من عناصرها دون وضع الكل موضع تساؤل. وترتبط الثقافة، كذلك، ارتباطا وثيقا بالهوية الشخصية والجماعية، وتقوم بمجموعة من الوظائف النفسية والاجتماعية الضرورية لتوازن الفرد، وتماسك الجماعة، واستمرار النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي القائم. لهذا، لا يمكن تقديم أي تنازل في المجال الثقافي أو الديني دون المساس بالهوية الفردية والجماعية وخدش المشاعر المرتبطة بهما، ودون المخاطرة بالإخلال بالتوازنات النفسية والاجتماعية القائمة.

- ومن العوائق الأخرى للحوار بين الثقافات والحضارات الانتشار الواسع للفكرة المانوية التي تقسم العالم إلى معسكرين: قوى الخير من جهة، وقوى الشر من جهة ثانية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الفكرة حاضرة بقوة في وعي ولا وعي العديد

من الشعوب في الشرق والغرب على حد سواء. وكثيرا ما يتم توظيفها لتحييض طائفة أو طوائف على أخرى، وشعوب على شعوب، ولزرع بذور الحقد والكراهية، ودق طبول الحرب الثقافية أو الحضارية أو الإثنية أو الصليبية.

- وتعتبر التّعة الإثنومركزية، بدورها، أحد أسباب الصعوبات التي يواجهها الحوار والتواصل بين الجماعات الثقافية المختلفة. إن الحضارة أو الثقافة التي تؤمن بتفوقها المبدئي على باقي الحضارات والثقافات الإنسانية، لا تستطيع أن تتحاور وتتفاهم مع من تعتبره دونها. والملاحظ، في هذا الصدد، أن التّعة الإثنومركزية ليست خاصة بالشعوب الغربية وحدها، وإنما هي خاصية ذهنية تنقسمها العديد من الثقافات الإنسانية. وقد تكتسي تلك التّعة، حسب الأحوال والظروف، طابعا دينيا، أو عرقيا أو قوميا، أو حتى قريبا أحيانا.

## خلاصة.

إن الاهتمام المتزايد بمسألتي التسامح والحوار ليس ترفا فكريا ينحصر في دائرة محدودة من النخبة المثقفة. إنه، على العكس من ذلك، شأن جماعي وضرورة حضارية تملئها الأحداث المتسارعة التي يعرفها عالم اليوم، والتي تميزت، في الآونة الأخيرة، بتزايد الاحتقان الفكري على أكثر من صعيد، وبتنامي التّعات التطرفية والعداء المتبادل بين العديد من الثقافات والحضارات، وخاصة منها الشرقية والغربية.

قد يشكك البعض في جدوى الدعوات المتكررة إلى التسامح والحوار في ظل اشتداد الأزمات التي يعرفها العالم اليوم وتفاقم الأسباب المولدة لها، وخاصة منها ما يتعلق بتنامي الفقر والاستغلال، وتزايد الفجوة بين الشمال والجنوب، وتضارب مصالح الشعوب والطبقات والطوائف المختلفة... وقد يذهب البعض الآخر إلى أن الخطاب السائد حاليا حول التسامح والحوار ليس، في حقيقة الأمر، سوى أيديولوجية جديدة، الهدف منها هو إخماد علاقات القوة والسيطرة التي تتحكم في واقع العلاقات بين الأقوياء والضعفاء على الصعيدين المحلي والدولي.

ومع اعترافنا بما يمكن أن تتضمنه بعض هذه الآراء من وجهة، يجب التأكيد على أن نشر قيم التسامح على أوسع نطاق، واعتماد منهجية الحوار للتقريب بين الآراء ووجهات النظر المتباينة، يقيان هما السبيل الأفضل لفض العديد من التّعات

التي تعرفها المجتمعات البشرية، وصيانة المصالح الحيوية لشرائح واسعة من المجتمع. لقد أثبت التاريخ أن القوة لم تكن في يوم من الأيام أحسن وسيلة لإقرار سلم دائم بين الشعوب، وتحقيق الوئام بين مكونات الشعب الواحد؛ وأن العنف لا يولد إلا العنف المضاد. إن الحاجة إلى تنمية السلوك المدني، وتطوير العلاقات الودية داخل المجتمع الواحد وخارجه، هو المبرر السياسي الأساسي لضرورة إقرار التسامح مبدأ أخلاقياً وقاعدة سلوكية. ويتعزز هذا المبرر الرئيس بمبررات أخرى لا تقل أهمية؛ منها ما هو أنطولوجي/وجودي، كوحدة الجنس البشري وتعددده في نفس الوقت؛ ومنها ما هو أخلاقي يرتبط بقيم العدل والحق والمساواة؛ ومنها ما هو إبستمولوجي/معرفي، كمبدأ القابلية للخطأ، والطابع النسبي والتاريخي للمعرفة البشرية.

## المراجع

Huntington, Samuel P. (1997) : Le Choc des civilisations. Odile Jacob, Paris.

Loche John (1689) : Lettre sur la Tolérance in [http://classiques.uqac.ca/classiques/locke\\_john/lettre\\_sur\\_la\\_tolerance/lettre\\_sur\\_la\\_tolerance.html](http://classiques.uqac.ca/classiques/locke_john/lettre_sur_la_tolerance/lettre_sur_la_tolerance.html)

Morin Ed. (2004) : Le dialogue suppose l'égalité. UNESCO, le Nouveau Courrier, pp : 8-11.

Popper K. (1981): Tolérance et responsabilité intellectuelle. Conférence, Université Tubongen. [http://vdl.ac.grenble.fr/public/philo\\_lycee/oeuvres/popper/tolerance/tolerance5.htm](http://vdl.ac.grenble.fr/public/philo_lycee/oeuvres/popper/tolerance/tolerance5.htm).

Scribano Emanuela (2002) : La tolérance après Locke (Conférence) in : <http://www.cerphi.net/sem/scribano.htm>

Touraine A. (2005) : Un nouveau paradigme pour comprendre le monde d'aujourd'hui. Fayard , Paris

Voltaire (1763) : Traité sur la tolérance in : Dieu [http://classiques.uqac.ca/classiques/Voltaire/traite\\_tolerance/traite\\_tolerance.html](http://classiques.uqac.ca/classiques/Voltaire/traite_tolerance/traite_tolerance.html)